

أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية البحرينية

د. ضياء الدين عبد الباسط عبد الماجد / جامعة شقراء - كلية المجتمع بشقراء-المملكة العربية السعودية

P: ISSN : 1813-6729

<https://doi.org/10.31272/jae.i133.930>

E : ISSN : 2707-1359

مقبول للنشر بتاريخ: 2021/12/27

تأريخ أستلام البحث : 2021/10/27

المستخلص:

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على الآثار التي تركتها جائحة كورونا في أربعة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية للمصارف البحرينية هي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة. اعتمدت الدراسة على البيانات المجمعة لهذه المؤشرات لجميع المصارف التقليدية والإسلامية كل على حدة، وتقسيمها حسب القطاع الذي تعمل به الى مصارف تعمل في قطاع التجزئة، وأخرى تعمل في قطاع الجملة. غطت الدراسة الفترة من 2018م الى 2019م، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضياتها والتوصل الى نتائجها. استخدمت الدراسة العديد من الأساليب الإحصائية منها النسب المئوية، المتوسطات، معامل الارتباط، واختبار t. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها أن جميع أنواع المصارف البحرينية شهدت خلال جائحة كورونا انخفاضاً في كفاية رؤوس أموالها، ما عدا المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة التي شهدت ارتفاعاً في كفاية رؤوس أموالها. إضافة الى ذلك، تحسنت جودة أصول جميع المصارف البحرينية خلال جائحة كورونا، ما عدا المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة التي لم تشهد أي تحسن في جودة أصولها. أما بالنسبة للموقف من ناحية الربحية، فقد تراجعت ربحية المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاع الجملة، في حين لم تتغير معدلات ربحية تلك العاملة في قطاع التجزئة. إضافة الى ذلك فقد شهدت مستويات سيولة جميع أنواع المصارف البحرينية تحسناً ملموساً، ما عدا المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة، التي شهدت تراجعاً في مستويات السيولة التي تحتفظ بها خلال جائحة كورونا.

الكلمات المفتاحية: المصارف البحرينية، المصارف الإسلامية، المصارف التقليدية، جائحة كورونا، مؤشرات السلامة المالية.



مجلة الإدارة والاقتصاد

مجلد 47 / العدد 133 / حزيران / 2022

الصفحات : 98 – 117

مقدمة:

شهد العالم نهاية عام 2019م بداية ظهور فيروس كورونا المستجد في مدينة ووهان الصينية، ومنها انتشر انتشارا سريعا لينتقل الى معظم دول العالم مسببا أثارا صحية كارثية، الأمر الذي حدا بمنظمة الصحة العالمية ان تعلنه جائحة عالمية في مارس 2020م. اتخذت الحكومات العديد من الإجراءات والسياسات الاجتماعية والصحية للحد من انتشار الفيروس وتقليل آثاره السالبة منها اتخاذ مجموعة من إجراءات التباعد الاجتماعي، الحجر الصحي، وإغلاق المدن والحدود. كان لهذه الإجراءات تأثيرا اقتصاديا كبيرا إذ أدت الى تراجع معدلات النمو الاقتصادي في معظم دول العالم، وتأثرت بشكل سلبي قطاعات اقتصادية عديدة مثل السياحة والطيران وسلاسل الامداد والتوريد وغيرها من الصناعات.

فرضت جائحة كورونا تحديا كبيرا على القطاع المالي الذي شهد في بداياتها هبوطا كبيرا في أسعار الأسهم في معظم الأسواق المالية. كما سجلت فروقات العائد في أسواق الائتمان ارتفاعا كبيرا، خاصة في القطاعات ذات المخاطر العالية مثل السندات مرتفعة العائد وقروض الرفع المالي، مما أدى الى توقف الاصدارات الجديدة منها. ومع هبوط أسعار النفط نتيجة لانخفاض الطلب العالمي زاد ضعف الإقبال على المخاطرة مما فاقم من حالة التقلب في الأسواق المالية.

ولما كانت سلامة المؤسسات المالية تعتبر جزءا مهما ورئيسيا من البنية التحتية لأي دولة والتي تكفل اداء اقتصاديا قويا بها، وتساعد في مواجهتها للآزمات الاقتصادية بمختلف أنواعها. أولت الحكومات والمصارف المركزية اهتماما كبيرا بعملية مراقبة المؤسسات والأسواق المالية، والتأكد من كفاءتها، ومتابعة التطورات المؤسسية التي يمكن أن تنطوي على مخاطر تؤدي الى عدم الاستقرار فيها أثناء جائحة كورونا. ولتحقيق ذلك اتخذت مجموعة من الإجراءات والسياسات المالية والنقدية على المستوى الوطني مثل تأجيل سداد القروض، وتخفيض أسعار الفائدة حتى أصبحت تقترب من الصفر، ودعم السيولة وغيرها من السياسات التي يتوقع أن يكون لها تأثيرا واضحا على أداء المصارف.

تأتي هذه الدراسة كمحاولة للتعرف على تأثير جائحة كورونا والسياسات النقدية التي اتخذتها الحكومات والمصارف المركزية استجابة لها، في مؤشرات السلامة المالية الرئيسية للمصارف والتي تتضمن كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والسيولة، والربحية. متخذة من مملكة البحرين والقطاع المصرفي بها كحالة للدراسة.

أولاً: الإطار العام للدراسة:

مشكلة الدراسة:

تأثر الاقتصاد البحريني مثله مثل بقية دول العالم بالآثار السلبية لجائحة كورونا. ولمواجهة آثار هذه الجائحة اتخذت الحكومة البحرينية العديد من الإجراءات الاقتصادية والمالية في شكل حزم لدعم المواطنين وشركات القطاع الخاص من تداعيات الجائحة. كما قام مصرف البحرين المركزي بتنفيذ مجموعة من المبادرات اشتملت على تخفيض سعر الفائدة ولتطلبات الاحتياطي الاضامى، والطلب من المصارف تأجيل سداد القروض. تضع هذه الظروف والمبادرات القطاع المصرفي وسلامته أمام تحد كبير، إذ من المتوقع ان تنخفض إيرادات المصارف الأمر الذي يشكل ضغطا عاليا على معدلات ربحيتها. من ناحية أخرى، فإن تأجيل سداد القروض يمكن أن يشكل ضغطا كبيرا على سيولة هذه المصارف، وإذا استمر هذا الوضع لفترة طويلة فإنه قد يؤدي الى تآكل رؤوس أموال هذه المصارف. كما يتوقع أن يتم التركيز على جودة الأصول أكثر من النمو. من هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة لتجيب على التساؤلات الآتية:

- هل أثرت جائحة كورونا في مؤشرات كفاية رأس مال المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية؟
- هل أثرت جائحة كورونا في مؤشرات جودة أصول المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية؟
- هل أثرت جائحة كورونا في مؤشرات ربحية المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية؟
- هل أثرت جائحة كورونا في مؤشرات سيولة المصارف التقليدية والإسلامية البحرينية؟

أهداف الدراسة:

تهدف بصورة رئيسية الى التعرف على تأثير جائحة كورونا في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية بمملكة البحرين. ويتفرع من هذا الهدف مجموعة من الأهداف:

- 1- بناء إطار نظري يساعد في توضيح مفهوم السلامة المالية، وبيان أهم مؤشراتها.
- 2- بيان التحديات التي أفرزتها جائحة كورونا على القطاع المصرفي في مملكة البحرين، وكيفية استجابة المصارف لها.
- 3- دراسة مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية في مملكة البحرين قبل وبعد جائحة كورونا وتحديد المؤشرات التي تأثرت أكثر من غيرها بجائحة كورونا.

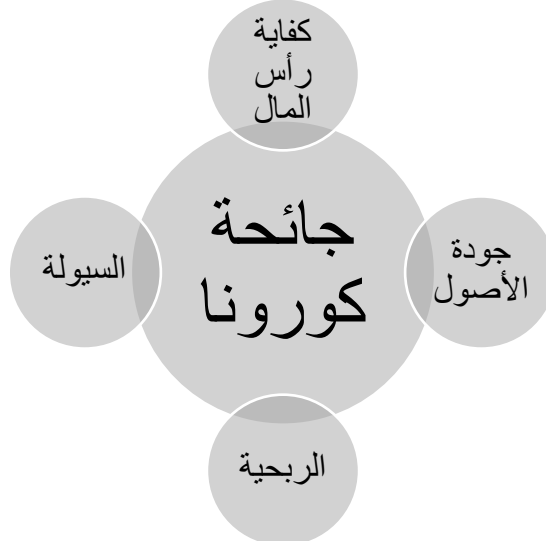
أهمية الدراسة:

تكتسب أهميتها من قلة الدراسات العلمية التي تناولت تأثير جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للجهاز المصرفي عموما والبحريني بوجه خاص، وبالتالي سد الفجوة العلمية في هذا المجال. كما أنها تساعد في تقديم أدلة علمية من واقع

دراسة ميدانية لمدى سلامة الجهاز المصرفي البحريني، قبل وبعد جائحة كورونا، الأمر الذي يساعد إدارات المصارف في تصميم وتنفيذ السياسات المصرفية المناسبة.

نموذج الدراسة:

تركز الدراسة على محاولة معرفة تأثير جائحة كورونا على أربعة مجموعات من مؤشرات السلامة المالية هي مؤشرات كفاية رأس المال، مؤشرات جودة الأصول، مؤشرات الربحية، ومؤشرات السيولة. الشكل رقم (1) يوضح نموذج الدراسة.



الشكل رقم (1): نموذج الدراسة

فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة الى اختبار مدى صحة الفرضيات التالية:

- 1- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%.
- 2- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%.
- 3- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%.
- 4- لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%.

الدراسات السابقة:

- 1- دراسة (بلوافي، 2020)، بعنوان: تأثير تفشي جائحة كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي. تناولت الدراسة تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي، خلال النصف الأول من عام 2020م. حيث استعرضت الدراسة وضع صناعة التمويل الإسلامي قبل الجائحة وتوصلت الى هيمنة المصارف الإسلامية المتركزة في منطقتي الشرق الأوسط وجنوب شرق اسيا عليها، وبالتالي فإنها سوف تتأثر بالتغيرات التي سوف تحدث في قطاعي النفط والسياحة نتيجة للجائحة. أظهرت نتائج الدراسة عدم تأثر صناعة التمويل الإسلامي في المرحلة الأولى من تفشي الجائحة وتوقعت أن تشهد الصناعة أثراً أكبر إذا طال أمد الجائحة واستمرت سياسات الإغلاق والتباعد الاجتماعي.
- 2- دراسة (عفانة، 2020)، بعنوان: أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على القطاع المصرفي السعودي. استهدفت التعرف على آثار جائحة كورونا على الاقتصاد السعودي بصفة عامة والقطاع المصرفي فيه بصفة خاصة من خلال تحليل نتائج النصف الأول من العام 2020م لخمس من المصارف السعودية ومقارنتها بنتائج النصف الأول من عام 2019م. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتحديد تداعيات جائحة كورونا. توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج من أهمها انخفاض صافي أرباح المصارف السعودية محل الدراسة وصافي دخلها من العمليات بشكل واضح خلال النصف الأول من عام 2020م. كما أظهرت الدراسة ارتفاع المخصص خسائر الائتمان لكافة المصارف محل الدراسة.

3- دراسة (إبراهيم وآخرون، 2021)، بعنوان: أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر).

نظرت الدراسة الى جائحة كورونا باعتبارها متسببا خارجيا للصدمات الاقتصادية المؤثرة على القطاع المصرفي المصري، ومن ثم حاولت التعرف على آثارها على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي، مستخدمة المنهج الوصفي التحليلي في مقارنة هذه المؤشرات في الثلاث أرباع الأولى من عامي 2019م و2020م. توصلت الدراسة الى ان من أكثر المؤشرات تداعيا بجائحة كورونا معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول، نسبة الاستثمارات المالية الى إجمالي الأصول، مؤشرات الملاءة المالية، ونسبة القيمة السوقية الى القيمة الدفترية لحقوق الملكية. كما توصلت الدراسة الى عدم تأثر مؤشرات جودة الائتمان بجائحة كورونا.

4- دراسة (Demirgüç-Kunt et al., 2020)، بعنوان:

Banking sector performance during the covid-19 crisis

قامت الدراسة بتحليل أسعار أسهم 869 مصرفا في 53 دولة حول العالم لتقييم أثر جائحة كورونا على القطاع المصرفي، والتعرف على العلاقة بين أسعار أسهم تلك المصارف والتغيرات التي حدثت في السياسات المالية بتلك الدول استجابة لجائحة كورونا. غطت الدراسة الفترة الزمنية من مايو 2018م الى مايو 2020م، وتوصلت الى أن جائحة كورونا وضعت المصارف تحت ضغط شديد، حيث كان أداء اسهمها أقل من أداء أسواقها المحلية وأقل من أداء المؤسسات المالية الأخرى. كما حاولت الدراسة الحكم على فعالية السياسات المالية المعلنة أثناء جائحة كورونا وركزت على جوانب معينة في هذه السياسات هي دعم السيولة، التدابير الاحترازية، مساعدة المقترضين، والسياسات النقدية. وتوصلت الى نتائج متباينة فقد ساعدت عمليات دعم السيولة ومساعدة المقترضين في التقليل من التأثير السلبي للأزمة ولكن ليس لجميع المصارف فعلى سبيل المثال أدت المساعدات المقدمة للمقترضين والتدابير الاحترازية أثناء الجائحة الى تفاقم الضغط على المصارف التي تعاني من نقص في رؤوس أموالها وتلك التي تعمل في البلدان ذات نطاق مالي ضيق.

5- دراسة (Acharya and Steffen, 2020)، بعنوان:

Stress tests' for banks as liquidity insurers in a time of COVID

هدفت الدراسة الى التعرف على الضغوط التي يشكها كل من انخفاض أسعار الأسهم، والتشدد في شروط منح الائتمان المصاحبين لبداية ظهور جائحة كورونا في أمريكا على مقدرة المصارف الأمريكية على تأمين السيولة الكافية في الاقتصاد. غطت بيانات الدراسة الفترة من الربع الأول في عام 2019م الى الربع من نفس العام. استخدمت الدراسة اثنين من اختبارات الضغط لفترتي الركود التي مر بهما الاقتصاد الأمريكي، والاستجابة المصارف أثناء الأزمة المالية العالمية 2008-2009م، وبناء على نتائج هذين الاختبارين قامت بالتنبؤ بحجم الالتزامات الائتمانية للمصارف الأمريكية. الدراسة توقعت في سيناريو تفاؤلي أن يكون في مقدور هذه المصارف إدارة هذه الالتزامات بشكل أفضل مما كان عليه الحال قبل الأزمة المالية العالمية. وفي سيناريو آخر، توقعت الدراسة أن يؤدي التراجع في سوق الأسهم الى تآكل رؤوس أموال المصارف ورجحت أن تقترب نسبة رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر الى الحد الأدنى وهو 8%، ولبعض المصارف الى أقل من ذلك بكثير.

6- دراسة (Singh and Bodla, 2020)، بعنوان:

COVID-19 pandemic and lockdown impact on India's banking sector: A systemic literature review

وهي دراسة استكشافية لتأثير قرار الإغلاق الشامل، الذي اتخذته الحكومة الهندية اعتبارا من 24 مارس 2020م، للتخفيف من انتشار وباء كورونا في البلاد، على القطاع المصرفي الهندي، قامت الدراسة بتحليل المقابلات المنشورة التي أجريت مع أبرز الاقتصاديين، كبار المسؤولين في الهيئات الاقتصادية وغرف التجارة والصناعة، مديري الصناديق الاستثمارية والمستشارين الماليين، وسلطات المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي صندوق النقد الدولي. توصلت الدراسة الى أن أزمة كورونا جعلت بعض المصارف الهندية تجد صعوبة كبيرة في الاحتفاظ بحجم ودائعها ناهيك عن زيادته، كما أن ما يتراوح بين 25% الى 45% من القروض التي تقدمها المصارف الهندية موجه نحو قطاعات أكثر تأثرا بالإغلاق من غيرها وهو ما يشكل تحدي كبير لهذه المصارف. كما توصلت الدراسة الى أن ظروف السيولة في بعض المصارف الخاصة الصغيرة قد تجبرها على التقليل من منح القروض. وأشارت الدراسة الى أن تعافي المصارف من تأثيرات الإغلاق بسبب جائحة كورونا سوف يستغرق وقتا طويلا.

7- دراسة (Baumöhl et al., 2020)، بعنوان:

Increasing systemic risk during the Covid-19 pandemic: A cross-quantilegram analysis of the banking sector

استخدمت الدراسة منهجية مخطط الكم المتقاطع للتعرف على مدى زيادة المخاطر النظامية في القطاع المصرفي نتيجة لجائحة كورونا. غطت الدراسة حوالي 83 مصرفاً من بين أكبر 150 مصرفاً في العالم من حيث الأصول، في 24 دولة حول العالم، خلال الفترة من 11 سبتمبر 2003 إلى 17 أبريل 2020م. توصلت الدراسة إلى زيادة غير مسبوقه في الترابط المصرفي أثناء تفشي جائحة كورونا، وبالتالي يمكن للعوائد السلبية في سوق الأسهم لأحد المصارف أن تؤثر على المصارف الأخرى مشكلة ما يعرف بالعدوى المالية. أشارت نتائج الدراسة إلى أن المخاطر النظامية أثناء جائحة كورونا كانت أعلى مما كانت عليه أثناء الأزمة المالية العالمية 2008م. إضافة إلى ذلك توصلت الدراسة إلى أن المصارف الأمريكية هي أهم ناقل للمخاطر النظامية، وأن المصارف الآسيوية هي المتلقي الأكبر لها، في حين كانت المصارف الأوروبية هي الناقل الأكبر للمخاطر النظامية أثناء أزمة الديون السيادية الأوروبية.

8- دراسة (Barua and Barua, 2021)، بعنوان:

COVID-19 implications for banks: evidence from an emerging economy

استعرضت الدراسة الصعوبات التي يمكن أن تواجهها المصارف في الاقتصاديات الناشئة نتيجة لجائحة كورونا، وهي اقتصاديات ذات بنية هيكلية ضعيفة فيما يتعلق بالأسواق المالية بشكل عام. اتخذت الدراسة من بنغلاديش نموذجاً للاقتصاديات الناشئة، حيث قامت بإجراء اختباراً للضغط مستخدمة فيه النموذج المعد من قبل مصرف بنغلاديش المركزي. توصلت الدراسة إلى أن بنغلاديش تتمتع بمستوى عالي من القروض المتعثرة ورجحت أن يؤدي انتشار الوباء إلى زيادة هذه المستويات. وفي ظل مستويات مختلفة لصدمة القروض المتعثرة وأثرها المحتمل على 3 من المؤشرات المالية وهي قيمة الأصول المرجحة بالمخاطر، نسب كفاية رأس المال، ودخل العمليات الناشئ من الفوائد، أشارت نتائج اختبار الضغط إلى أن جميع المصارف من المرجح أن تشهد انخفاضاً كبيراً في جميع هذه المؤشرات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن المصارف الكبيرة أكثر عرضة للتعرض إلى مخاطر انخفاض هذه المؤشرات في حالة زيادة نسبة القروض المتعثرة. كما أوضحت الدراسة أنه إذا بلغت نسبة القروض المتعثرة بالمصارف الكبيرة في بنغلاديش حوالي 13% فإن من شأن ذلك أن يجعل نسبة كفاية رأس المال قريبة من الصفر أو حتى بالسالب.

9- دراسة (Mansour et al., 2021)، بعنوان:

Regulatory policies in the global Islamic banking sector in the outbreak of COVID-19 pandemic

حاولت الدراسة التنبؤ باستجابة المصارف الإسلامية في تسع دول لجائحة كورونا، تشمل هذه الدول كل من السعودية، الإمارات، الكويت، البحرين، تركيا، باكستان، ماليزيا، إندونيسيا وبروناي، خلال الفترة من الربع الرابع لعام 2019م إلى الربع الرابع من عام 2021م. استخدمت الدراسة منهجية VARX ثنائية المتغير للتنبؤ بتأثير جائحة كورونا على أربعة مؤشرات تخص المصارف الإسلامية في تلك الدول وهي الحجم، الربحية، التمويل المتعثر والاستقرار. توصلت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية في السعودية، الإمارات والكويت لن تتأثر فيها هذه المؤشرات بشكل كبير، ومن المتوقع أن تتأثر البحرين، بروناي، ماليزيا، باكستان وتركيا بشكل أكبر نسبياً خاصة من حيث نمو حجمها. توقعت الدراسة أن تواصل السعودية قيادة زخم النمو الإسلامي العالمي، كما توقعت أن تصل أصول القطاع المصرفي ومصارفه الإسلامية إلى 185.4 مليار دولار على الأقل بنهاية الربع الرابع من عام 2021م.

الاختلافات بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

تختلف هذه الدراسة عن أغلب الدراسات السابقة فيما يلي:

- تناولها لحالة القطاع المصرفي البحريني بصورة مستقلة عن بقية الدول، مما يسمح بمزيد من العمق في دراسته.
- تركيزها على مؤشرات السلامة المالية فقط.
- مقارنتها لتأثير جائحة كورونا بين المصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، والمصارف الإسلامية العاملة في نفس القطاعين.

ثانياً: الإطار النظري:

1- مفهوم وأنواع مؤشرات السلامة المالية:

ظهرت الحاجة الملحة إلى ضرورة تطوير أدوات وتقنيات تسهم في الكشف عن الأزمات المالية، وتساعد في التعرف على نقاط القوة والضعف في الأنظمة المالية، في نهاية التسعينيات من القرن الماضي، وذلك نتيجة لمجموعة من الأزمات والاضطرابات التي مر بها القطاع المالي في عدد كبير من دول العالم في ذلك الوقت. بدأت رحلة البحث عن مؤشرات السلامة المالية عندما أطلق صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج تقييم القطاع المالي لمراقبة هشاشة النظام المالي، حيث تم جمع مجموعة فرعية من مؤشرات السلامة المالية كجزء من هذا البرنامج (Forward, 2007). لكن التناقض الذي صاحب عملية جمع البيانات حد من فوائد هذه المؤشرات عند المقارنة بين الدول. ولحد من هذه المشكلة وبعد مشاورات

واسعة في عام 2000، قام صندوق النقد الدولي بالتعاون مع مجلس معايير المحاسبة الدولية، وبنك التسويات الدولية، لجنة بازل للرقابة المصرفية، ومنظمات دولية وإقليمية أخرى بصياغة دليل حول المفاهيم والتعاريف ومصادر البيانات والتقنيات المستخدمة في تجميع مؤشرات السلامة المالية (IMF, 2006).

تعرف مؤشرات السلامة المالية بأنها تلك المؤشرات التي يتم تجميعها بغرض التحقق من صحة وسلامة المؤسسات والأسواق المالية، والمؤسسات المناظرة لها (Sundararajan et al., 2002). كما يمكن تعريفها بأنها مجموعة من المؤشرات الاحترافية المجمع، ومتغيرات الاقتصاد الكلي ذات العلاقة بضعف النظام المالي، ومؤشرات السوق المالية، التي تستخدم في دعم عملية الرقابة والمتابعة الدورية للقطاع المالي (Babihuga, 2007).

تكمن القيمة الأساسية لمؤشرات السلامة المالية فيما لها من خصائص تساعد في التنبؤ بالمشكلات الكلية في القطاع المصرفي،

والتمييز بين المصارف القوية والضعيفة من خلال المقارنات بين المصارف في المجالات التي تغطيها هذه المؤشرات (Navajas and Thegeya, 2013). كما أنها تعتبر أدوات مفيدة في متابعة ومراقبة السلامة العامة لقطاع مصرفي معين، فعلى الرغم من أن القصور قد يكون في قطاع مصرفي معين إلا أن تأثير ذلك قد يمتد ليدخل القطاع المصرفي بأكمله في أزمة نظامية. وهو ما تساعد مؤشرات السلامة المالية في اكتشافه من خلال ارتباطها بالآزمات والصدمات في القطاع المصرفي (Heath, 2013).

تنقسم مؤشرات السلامة المالية الى مجموعتين هما المؤشرات الأساسية، والمؤشرات المحبذة (المشجعة). تحتوي المؤشرات الأساسية على حوالي (12) مؤشرا تتعلق بالمصارف، وتغطي مجالات كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والإيرادات والربحية، والسيولة، والحساسية لمخاطر السوق. بالإضافة إلى ذلك، هناك حوالي (28) مؤشر يشجع صندوق النقد الدولي عملية حسابها، تتعلق بالمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، والمؤسسات غير المالية، والأسر، وسيولة السوق، والأسواق العقارية (IMF, 2006). فيما يأتي توضيح لأهم مؤشرات السلامة المالية الأساسية:

- **كفاية رأس المال:** يساعد رأس المال الكافي على حماية المصارف من مخاطر الرفع المالي الزائد عن الحد، كما أنه يجنبها المصاعب الناجمة عن الإعسار المالي. كما أنه يوفر الحماية للمصارف ضد أية مخاطر محتملة، ويساعدها في تحقيق قيمة مضافة أكبر لعملياتها. وتشمل مؤشرات كفاية رأس المال كلا من رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر، ورأس المال التنظيمي من الفئة 1 الى الأصول المرجحة بالمخاطر (IMF, 2006).

- **جودة الأصول:** تعد جودة الأصول عنصرا رئيسيا يساعد في الحكم على كفاءة المصارف إذ أنها تؤدي الى زيادة قدرتها على تحقيق حجم كاف من الإيرادات يسمح لها بتحقيق الأرباح، وتلبية متطلبات السيولة في نفس الوقت. تدور جودة الأصول حول مخاطر الائتمان بصورة عامة، وتتركز حول القروض التي تشكل الجزء الرئيسي من الأصول التي تولد المصارف من خلالها أكبر دخلها، كما أنها في نفس الوقت المصدر الرئيسي لمخاطر الائتمان بها. وتشمل مؤشرات جودة الأصول كلا من صافي القروض المتعثرة لمخصصات القروض الى رأس المال، والقروض المتعثرة الى الإجمالي الكلي للقروض، والتوزيع القطاعي للقروض الى إجمالي القروض (IMF, 2006).

- **الإيرادات والربحية:** تعد الربحية من أهم الأهداف التي تسعى المصارف لتحقيقها، كما أنها ضرورية لضمان بقاء المصارف واستمرارها في تقديم خدماتها. إضافة الى ذلك فهي تستخدم في الحكم على مدى كفاءة الإدارة في استغلال الموارد المتاحة لها، والتحكم بتكاليف عملياتها. تشمل مؤشرات الربحية كلا من العائد على الأصول، والعائد على حقوق الملكية، وهامش الفائدة الى إجمالي الدخل، والمصرفيات غير الفوائد الى إجمالي الدخل (IMF, 2006). الجدير بالذكر أن هناك من يقسم مؤشرات هذا المجال الى قسمين هما الربحية وسلامة الإدارة، مع ملاحظة أن سلامة الإدارة يحكم عليها بشكل غير مباشر من خلال قدرتها على التحكم في المصرفيات (Sundararajan et al., 2002).

- **السيولة:** تحدد السيولة قدرة المصارف على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل المتمثلة بمسحوبات العملاء من حساباتهم المودعة لديها، كما تحدد أيضا قدرتها على تلبية طلبات الاقتراض والتمويل المقدمة من قبل عملائها. لذلك لا تقوم المصارف باستثمار كل الموارد المالية المتاحة لها، وإنما تحتفظ بجزء منها في صورة سائلة أو شبه سائلة، بشكل توازن فيه بين متطلبات السيولة وبين تحقيق الأرباح. وتشمل مؤشرات السيولة كلا من الأصول السائلة الى إجمالي الأصول، والأصول السائلة الى المطلوبات قصيرة الأجل (Sundararajan et al., 2002).

- **الحساسية لمخاطر السوق:** تتعلق مخاطر السوق بالخسائر التي يمكن أن تتعرض لها المحافظ الاستثمارية للمصارف نتيجة للتغير في كلا من أسعار الصرف، وأسعار الفائدة، وأسعار الأسهم، إضافة الى أسعار السلع. كما تتعلق بالخسائر التي يمكن ان تتعرض لها المصارف جراء احتفاظها بأي مراكز مالية داخل وخارج الميزانية، بسبب التغيرات في الأسعار السوقية. بالنسبة للمصارف الكبيرة، تعتبر العمليات المصرفية الأجنبية هي المصدر الرئيسي لمثل هذا النوع من المخاطر، وفي العديد

من البلدان يكون الاتجار بها مصدرا من مصادر مخاطر السوق، لذلك يقترح صندوق النقد الدولي استخدام صافي المركز الافتتاحي من النقد الأجنبي الى رأس المال، كمؤشر لهذا النوع من المخاطر (IMF, 2006). أدى إدخال اتفاقية بازل 3 الى قيام صندوق النقد الدولي بالتعاون الوثيق مع مجموعة واسعة من الخبراء وهيئات وضع المعايير الدولية بمراجعة هذه المؤشرات وإعادة تعريف بعض مكوناتها. ففيما يتعلق بكفاية رأس المال، ركزت اتفاقية بازل 3 بشكل أكبر على الأسهم العادية في حسابات رأس المال التنظيمي، وهو ما أدى الى تغيير في طريقة قياس قاعدة رأس المال. بالإضافة إلى ذلك، تم إدخال عنصر جديد لمواجهة التقلبات الدورية. أما فيما يتعلق بمعايير السيولة، فقد أدخلت الاتفاقية معيارين جديدين هما نسبة تغطية السيولة، ونسبة صافي التمويل المستقر، كمكملات لمتطلبات كفاية رأس المال (Heath, 2013).

تتأثر المصارف وغيرها من المؤسسات المالية بالعديد من متغيرات الاقتصاد الكلي. حيث أظهرت الكثير من الدراسات أن الأزمات المصرفية كثيرا ما يسبقها تغيرات في مؤشرات الاقتصاد الكلي، مما يوحي بضرورة أخذ هذه المؤشرات في الاعتبار عند تقييم السلامة المالية للمصارف. تتضمن هذه المؤشرات كلا من النمو الاقتصادي، ميزان المدفوعات، التضخم، السياسة النقدية وسعر الفائدة، أسعار الصرف، الأزمات العالمية، وغيرها من المتغيرات الكلية أو الصدمات الخارجية التي يمكن أن تؤثر على النظام المالي (Hilbers et al., 2000).

2- الجهاز المصرفي البحريني في عام الجائحة:

يتكون الجهاز المصرفي في مملكة البحرين من 91 مصرفاً. يعمل منها في قطاع الجملة حوالي 61 مصرفاً (تشمل 12 مصرفاً إسلامياً). أما في قطاع التجزئة فيعمل حوالي 30 مصرفاً (تشمل 6 مصارف إسلامية). كما يوجد بها حوالي 271 مؤسسة مالية غير مصرفية تشمل شركات الاستثمار، والتأمين، والتراخيص المتخصصة، والأسواق المالية (مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي، 2020).

يسهم القطاع المصرفي البحريني بنسبة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي. إلا أنه على الرغم من انخفاض الناتج المحلي لمملكة البحرين بحوالي 5.81% بنهاية عام 2020م، فقد شهد حجم الميزانية الموحدة للمصارف البحرينية (الإسلامية والتقليدية) ارتفاعاً بنسبة 1.2% ليبلغ حوالي 207.4 بليون دولاراً أمريكياً مقارنة بـ 204.9 بليون دولاراً في نهاية عام 2019م. بلغ نصيب قطاعي الجملة والتجزئة من إجمالي الميزانية حوالي 54.5%، 45.5% على التوالي. الجدير بالذكر، أن الميزانية الموحدة للمصارف الإسلامية البحرينية شهدت انخفاضا بنسبة 1.5% بنهاية عام 2020م، إذ بلغت حوالي 31.6 بليون دولاراً مقارنة بحوالي 32.1 بليون دولاراً بنهاية عام 2019م. يعزى هذا الانخفاض حسب البنك المركزي البحريني الى الانخفاض في الموجودات الأجنبية لتلك المصارف بنسبة 6.1% (مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي، 2020).

استقرت القيمة السوقية لأسهم المصارف البحرينية بنهاية عام 2020م عند 4.914 مليون ديناراً بحرينياً، بانخفاض نسبته 14.8% مقارنة بعام 2019م. كما شهد عام 2020م انخفاضا في قيمة الأسهم المتداولة للمصارف البحرينية، وكميتها، وعدد صفقات التداول بحوالي 50.9%، 36.9%، 23.9% على التوالي (مصرف البحرين المركزي، التقرير الاقتصادي، 2020).

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الاقتصاد:

قام مصرف البحرين المركزي على مدار عام 2020م بتنفيذ مجموعة من المبادرات لتقليل من الآثار المالية السالبة لجائحة كورونا. شملت هذه المبادرات تأجيل سداد أقساط القروض، والتخفيف من متطلبات الخسائر الائتمانية المتوقعة. كما تم توفير السيولة اللازمة لجميع المصارف في شكل معدلات منخفضة أو صفرية، فضلا عن تخفيض متطلبات السيولة ونسبة صافي التمويل المستقر والاحتياطيات النقدية. كما تم تخفيض أوزان مخاطر رأس المال على بعض القطاعات، مع إعفاء المصارف من متطلبات إعداد التقارير التنظيمية أو تأجيلها، وغيرها الكثير من المبادرات. (مصرف البحرين المركزي، التقرير السنوي، 2020).

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى السياسة النقدية:

أطلق مصرف البحرين المركزي في مجال السياسة النقدية حزمة من القرارات والتسهيلات المالية لمواجهة انعكاسات جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني، من أبرزها:

- **الاحتياطي الإلزامي:** حيث تم خفض نسبة الاحتياطي الإلزامي الى 3% في مارس 2020م، وهو ما أدى الى انخفاض قيمة الاحتياطي الإلزامي لدى مصرف البحرين المركزي بنسبة 34% في 2020 مقارنة بعام 2019م.
- **سعر الفائدة:** في مارس 2020م تم خفض سعر الفائدة على ودائع الأسبوع الواحد من 2.25% الى 1.75% ثم الى 1.00%. كما تم خفض سعر الفائدة على ودائع الليلة الواحدة من 2.00% الى 1.50% ثم الى 0.75%، وسعر الفائدة على ودائع الشهر الواحد من 2.45% الى 2.20% ثم الى 1.45%. كما تم خفض سعر الفائدة الذي يفرضه المصرف المركزي

على مصارف قطاع التجزئة مقابل تسهيلات الإقراض من 4.00% إلى 2.45% ثم إلى 1.70%، ثم عاد في نهاية أبريل من نفس العام برفعه إلى 2.25%.

- أسعار الفائدة بين المصارف: تم خفض نسبة الفائدة بين المصارف لثلاثة شهور من 2.67% في نهاية عام 2019م إلى 2.25% في نهاية عام 2020م. كما تم خفض نسبة الفائدة بين المصارف لفترة ستة أشهر من 2.70% في نهاية عام 2019م إلى 2.53% في نهاية عام 2020م.

- أسعار الفائدة على الودائع والقروض: تم تخفيض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (3-12 شهراً) إلى 1.20% في نهاية عام 2020م مقابل 1.61% نهاية عام 2019م. كما تم تخفيض معدل سعر الفائدة المرجح على الودائع (أقل من 3 شهور) من 1.31% إلى 0.94% خلال نفس الفترة. وانخفض كذلك سعر الفائدة المرجح على ودائع التوفير من 0.23% إلى 0.18% لنفس الفترة. وانخفض سعر الفائدة المرجح على القروض الممنوحة لقطاع الأعمال من 4.87% في نهاية عام 2019م إلى 2.27% في نهاية عام 2020م. كما انخفض سعر الفائدة على القروض الشخصية من 4.91% إلى 4.77% لنفس الفترة.

- التسهيلات المصرفية: وهي مجموعة من أدوات الإيداع والاقتراض التي يوفرها المصرف لمصارف التجزئة لتلبية احتياجاتها من السيولة، هذا وقد ارتفعت في عام 2020م بنسبة 2.10% مقارنة بما كانت عليه في عام 2019م. كما تم طرح تسهيلات إقراض (إعادة الشراء) لمصارف التجزئة مقابل الأوراق المالية الحكومية بدون فوائد لفترة استحقاق تصل إلى ستة أشهر. وقد بلغ مجموع عمليات الإقراض التابعة للحزم المالية 230 مليون ديناراً بحرينياً للمصارف التقليدية و240.242 مليون ديناراً بحرينياً للمصارف الإسلامية خلال عام 2020م.

الإجراءات والتدابير الاحترازية على مستوى الأنظمة والتشريعات الرقابية:

قام مصرف البحرين المركزي في هذا المجال بالآتي:

- حث مصارف وشركات التجزئة ومؤسسات التمويل والتمويل متناهي الصغر بالنظر في تدابير ميسرة مثل إعادة جدولة أو منح تأجيلات مؤقتة لأقساط الائتمان وتخفيض الربح/ الفائدة أو الرسوم أو أي تدابير أخرى للعملاء المتضررين وتقديم تقرير عن تفاصيل المقترضين الذين تحصلوا على تدابير ميسرة.

- إلزام جميع المصارف بإجراء تقييم تفصيلي للأثر المالي لتأجيل الأقساط لمدة ستة أشهر من خلال احتساب صافي القيمة الحالية لمحفظةهم الائتمانية في البحرين.

- الطلب من جميع المصارف بالإفصاح عن التأثير المالي لجائحة كورونا في قوائمهم المالية المرحلية أو السنوية (حسب المتطلبات الخاصة بهم) بدءاً من القوائم المنتهية في يونيو 2020م. كما ألزمها بتحديد التأثير المالي بناء على أي انخفاض في قيم أي أصل أو أصول معينة، أو المبيعات والإيرادات، أو السيولة، أو زيادة في المصروفات، أو الالتزامات وغيرهم كتأثير مباشر من الجائحة مع الأخذ في الاعتبار أي فوائد مالية مكتسبة من حزمة الدعم المالية الحكومية ذات الصلة.

- إعفاء المصارف من تسليم تقرير المدقق الخارجي الخاص بالمراجعة المستقلة للتقارير الاحترازية للربع المنتهي في 30 يونيو و30 سبتمبر على أن يتم استئناف هذه التقارير بدءاً من الربع المنتهي في 31 ديسمبر 2020م.

3- مؤشرات السلامة المالية للمصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م:

يركز مصرف البحرين المركزي على ضرورة تقديم المصارف العاملة بمملكة البحرين لمعلومات تساعد في حساب مجموعة من مؤشرات السلامة المالية، تغطي أربعة مجالات رئيسية هي رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة. تشمل هذه المؤشرات كلا من:

- رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

- رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر.

- القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية.

- مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة.

- معدل العائد على الأصول.

- معدل العائد على أسهم رأس المال.

- نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول.

- نسبة القروض إلى الودائع.

وفيما يأتي توضيح لواقع هذه المؤشرات خلال المدة 2018-2020م، وذلك لكل من المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة.

مؤشرات رأس المال:

يشير الجدول رقم (1) الى انخفاض نسبة رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين في عام 2020م مقارنة بالعامين السابقين، وبلغت أدنى مستوياتها في نهاية الربع الأول من العام 2020م حيث كانت بالنسبة للمصارف العاملة في قطاع الجملة حوالي (17.3%) وتلك العاملة في قطاع التجزئة حوالي (17.6%). الجدير بالذكر أن نسبة رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة للمخاطر في المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة عاودت الارتفاع مرة أخرى لتبلغ حوالي (20%) بنهاية عام 2020م. لا يختلف الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة حيث شهدت نسبة رأس مالها التنظيمي الى أصولها المرجحة بالمخاطر انخفاضا متواصلا خلال عام 2020م حتى بلغت أدنى مستوياتها في نهاية العام (16.4%). أما بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة فقد شهدت نسبة رأس مالها التنظيمي الى أصولها المرجحة بالمخاطر ارتفاعا متواصلا خلال عام 2020م لتصل في نهايتها الى حوالي (20.3%).

كما يظهر الجدول رقم (1) أن نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي الى الأصول المرجحة بالمخاطر لكل من المصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة شهدت انخفاضا في عام 2020م مقارنة بالعامين السابقين، وبلغت ادنى مستوياتها بالنسبة للمصارف التقليدية في نهاية الربع الأول من ذلك العام حيث كانت بالنسبة للمصارف العاملة في قطاع الجملة حوالي (16%) وتلك العاملة في قطاع التجزئة (16.3%)، أما بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة فقد بلغت أدنى مستوياتها في نهاية العام (14.9%). وكانت الصورة مختلفة في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة حيث ارتفعت نسبة رأس مالها التنظيمي الأساسي الى الأصول المرجحة بالمخاطر في عام 2020م مقارنة بالعامين السابقين، وبلغت أعلى مستوياتها في نهاية الربع الثالث من ذلك العام حيث كانت حوالي (18.2%).

يعزى انخفاض مؤشرات كفاية رأس المال لزيادة حجم المخاطر التي يمكن ان تتعرض لها استثمارات المصارف خصوصا تلك العاملة في قطاع الجملة، لتعرض عملاتها لكثير من المصاعب الاقتصادية بسبب جائحة كورونا.

الجدول رقم (1): مؤشرات رأس مال المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

العام	نهاية شهر	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر				رأس المال التنظيمي الأساسي الى الأصول المرجحة بالمخاطر			
		المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
		جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة
2018	مارس	18.6	19.9	18.5	18.0	17.6	18.1	17.4	14.8
	يونيو	18.4	20.0	20.2	18.1	17.4	18.4	19.0	15.1
	سبتمبر	18.5	20.4	20.0	18.2	17.7	18.9	18.9	15.3
	ديسمبر	18.1	20.9	17.9	17.8	17.3	19.4	16.9	14.9
2019	مارس	17.8	19.6	18.5	17.0	19.6	18.1	17.4	14.1
	يونيو	19.4	19.8	18.7	17.3	18.5	18.5	17.6	14.5
	سبتمبر	18.4	20.5	18.5	18.5	17.4	19.3	17.4	15.8
	ديسمبر	18.6	21.1	18.2	18.3	17.7	19.7	17.1	15.7
2020	مارس	17.3	17.6	17.9	18.5	16.0	16.3	16.7	15.9
	يونيو	17.9	18.8	17.6	20.6	17.0	18.2	16.2	17.8
	سبتمبر	17.8	19.5	17.0	20.8	16.9	18.2	15.5	18.2
	ديسمبر	17.8	20.0	16.4	20.3	16.9	17.5	14.9	17.9

المصدر: إعداد الباحث استنادا على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي.

مؤشرات جودة الأصول:

الجدول رقم (2): مؤشرات جودة أصول المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

العام	نهاية شهر	القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية				مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة			
		المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية	المصارف التقليدية	المصارف الإسلامية
		جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة
2018	مارس	5.3	5.9	1.4	10.0	59.9	47.8	75.7	41.3
	يونيو	5.3	5.8	1.8	10.4	66.6	54.3	85.3	43.5
	سبتمبر	5.5	5.8	1.7	8.9	67.5	59.1	92.5	44.4
	ديسمبر	5.7	5.5	1.3	9.5	67.9	63.8	79.6	39.4
2019	مارس	5.6	5.5	1.2	9.9	69.3	63.3	90.4	37.8
	يونيو	5.3	5.5	1.1	9.5	74.3	66.0	91.7	38.0

36.8	84.6	67.8	74.6	9.7	1.2	5.4	5.1	سبتمبر	2020
36.7	93.8	66.1	74.3	10.4	1.1	4.9	4.5	ديسمبر	
40.8	75.1	62.5	73.6	8.5	1.4	4.2	4.7	مارس	
40.7	78.6	66.2	72.3	7.5	1.4	4.7	4.6	يونيو	
44.4	72.6	67.3	74.1	7.1	1.7	5.0	4.6	سبتمبر	
42.9	87.7	70.3	74.3	6.5	1.8	4.1	4.7	ديسمبر	

المصدر: إعداد الباحث استنادا على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي. يوضح الجدول رقم (2) أن نسبة القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجلمة بمملكة البحرين قد ارتفعت في بداية عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، رغما عن هذا الارتفاع فإن هذه النسبة لا تزال أقل مما كانت عليه في المدد السابقة لنهاية عام 2019م. أما المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة فقد شهدت نسبة القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية انخفاضا فيها مقارنة بالعامين السابقين لتبلغ أدنى مستوياتها خلال الفترة محل الدراسة بنهاية العام (4.1%). على العكس من ذلك شهدت نسبة القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجلمة ارتفاعا في عام 2020م مقارنة بالعام السابق لتبلغ أعلى مستوياتها بنهاية العام (1.8%). رغما عن هذا الارتفاع فإن هذه النسبة أقل بكثير مما هي عليه في المصارف التقليدية بنوعيتها، والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة. أما المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة فقد انخفضت بها هذه النسبة لتبلغ أدنى مستوياتها في نهاية عام 2020م (6.5%). رغما عن هذا الانخفاض فلا تزال هذه النسبة أعلى بكثير مما هي عليه في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجلمة، والمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجلمة والتجزئة. يعود هذا الانخفاض في نسب القروض المتعثرة الى إجمالي القروض، الى ما قام به مصرف البحرين المركزي من تأجيل لعمليات سداد القروض، مما أدى الى انخفاض القروض المتعثرة.

كما يوضح الجدول رقم (2) أن نسبة مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة بالنسبة للمصارف التقليدية بنوعيتها، والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجلمة، شهدت انخفاضا في بداية عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، ثم عاودت الارتفاع مرة أخرى لتصل بنهاية العام الى أعلى مستوياتها بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجلمة وتبلغ حوالي (70.3%) و (87.7%) على التوالي. أما المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة فقد سجلت فيها هذه النسبة ارتفاعا ملحوظا في عام 2020م مقارنة بالعام السابق له، لتبلغ أعلى مستوياتها في الفترة محل الدراسة بنهاية سبتمبر 2020م (44.4%).

يعود ارتفاع نسب مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة الى عاملين هما الانخفاض في القروض المتعثرة، وزيادة مخصصات القروض التي قامت بها المصارف البحرينية لتفادي التعثر الذي يمكن أن يتعرض لها عملائها نتيجة للمصاعب الاقتصادية جراء جائحة كورونا.

مؤشرات الربحية:

الجدول رقم (3): مؤشرات ربحية المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

العام	نهاية شهر	معدل العائد على الأصول		معدل العائد على أسهم رأس المال	
		المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية	
		جملة	تجزئة	جملة	تجزئة
2018	مارس	0.3	0.4	0.2	0.3
	يونيو	0.4	0.8	0.3	0.6
	سبتمبر	0.4	1.1	0.4	0.8
	ديسمبر	0.7	1.5	0.6	0.9
2019	مارس	0.4	0.2	0.1	0.2
	يونيو	0.6	0.9	0.3	0.4
	سبتمبر	0.6	1.3	0.5	0.7
	ديسمبر	0.9	1.8	0.4	0.7
2020	مارس	0.2	0.4	0.1	0.2
	يونيو	0.4	0.6	0.2	0.0
	سبتمبر	0.8	0.8	0.2	0.2
	ديسمبر	0.8	1.0	0.2	0.2

المصدر: إعداد الباحث استنادا على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي.

يشير الجدول رقم (3) الى أن معدل العائد على أصول المصارف العاملة بمملكة البحرين بمختلف أنواعها شهد انخفاضا كبيرا بنهاية الربع الأول من عام 2020م، الا أنها استطاعت أن تتدارك الأمر في بقية العام حيث عاود معدل العائد على الأصول الارتفاع مرة. الجدير بالذكر أن المصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة حققت عائدا سالباً على الأصول بنهاية الربع الأول من العام بلغ حوالي (-0.2%). كما يشير نفس الجدول الى استقرار معدل العائد على الأصول بالنسبة للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاع الجملة خلال النصف الثاني من عام 2020م عند مستوى (0.8%) و (0.2%) على التوالي. في حين شهد معدل العائد على أصول المصارف التقليدية ارتفاعاً مستمراً خلال عام 2020م ليصل الى (1.0%) بنهاية العام. أما المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة فقد استقر عند (0.2%) منذ نهاية الربع الثاني حتى نهاية العام.

كما يتضح من الجدول رقم (3) انخفاض معدل العائد على أسهم رأس مال المصارف العاملة في مملكة البحرين بمختلف أنواعها بنهاية الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، واستمر هذا الانخفاض بصورة مستمرة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة ليبلغ هذه المعدل أدنى مستوياته بنهاية عام 2020م (-5.3%). أما بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة فقد عاود الارتفاع مرة أخرى خلال العام ليستقر عند (9.7%) بنهاية العام. كما يظهر نفس الجدول أن معدل العائد على أسهم رأس مال المصارف الإسلامية بنوعها قد انخفض في الربع الأخير من عام 2020م مقارنة بالربع الثالث من نفس العام.

يعود انخفاض معدلات ربحية المصارف البحرينية (معبراً عنها بمعدل العائد على أسهم رأس المال) أثناء الجائحة، الى التخفيض الذي قام به مصرف البحرين المركزي لمعدلات الفائدة خصوصاً في الفترة الأولى للجائحة.
مؤشرات السيولة:

يظهر الجدول رقم (4) ارتفاعاً طفيفاً في نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول لكل من المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاع الجملة في نهاية الربع الأول من عام 2020م مقارنة بنهاية عام 2019م، ثم عودة هذه النسبة للانخفاض مرة أخرى لتستقر عند (21.5%) للمصارف التقليدية و(14.6%) للمصارف الإسلامية. وكذلك الحال بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة الا أنها شهدت ارتفاعاً مرة أخرى بنهاية عام 2020م لتصبح (17.8%). أما المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة فقد انخفضت فيها نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول في بداية عام 2020م مقارنة بالعام السابق، واستمرت في الانخفاض حتى نهاية الربع الثالث ثم عاودت الارتفاع في الربع الرابع لتستقر عند (34.4%). كما يشير نفس الجدول الى ارتفاع نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول في المصارف التقليدية مقارنة بالمصارف الإسلامية.

ساعدت التدابير التي قام بها مصرف البحرين المصرفي خصوصاً ما يتعلق منها بتخفيض نسب الاحتياطي القانوني في تحسن مؤشر نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول.

الجدول رقم (4): مؤشرات سيولة المصارف العاملة بمملكة البحرين 2018-2020م

العام	نهاية شهر	نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول				نسبة القروض الى الودائع			
		المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية		المصارف التقليدية		المصارف الإسلامية	
		جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة	جملة	تجزئة
2018	مارس	23.2	33.6	21.0	14.5	69.2	73.4	67.9	96.4
	يونيو	21.9	33.9	13.4	14.5	65.8	69.6	80.4	92.1
	سبتمبر	23.4	32.8	14.9	13.9	60.3	70.2	80.5	97.9
	ديسمبر	23.0	32.9	12.6	14.1	64.2	69.6	75.1	94.8
2019	مارس	22.5	34.9	14.5	16.5	64.3	68.0	66.7	100.7
	يونيو	20.9	35.9	17.4	17.7	63.4	67.9	68.7	95.9
	سبتمبر	21.1	34.3	17.4	16.5	65.4	67.7	71.1	95.1
	ديسمبر	21.3	36.0	17.9	17.5	68.5	65.8	69.9	92.5
2020	مارس	22.5	33.4	18.6	18.5	70.3	65.2	68.9	82.7
	يونيو	22.2	32.8	16.5	17.3	67.1	66.4	65.6	79.1
	سبتمبر	21.6	32.7	14.7	16.4	69.5	66.9	65.1	80.6
	ديسمبر	21.5	34.4	14.6	17.8	71.3	66.3	63.2	79.7

المصدر: إعداد الباحث استناداً على النشرات الإحصائية الشهرية لمصرف البحرين المركزي. كما يتضح من الجدول رقم (4) أن نسبة القروض الى الودائع في المصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين شهدت ارتفاعاً في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالعامين السابقين لتصل الى حوالي (70.3%)، وأنه على الرغم من

انخفاضها في الربع الثاني الى أنها ارتفعت مرة أخرى لتستقر عند أعلى مستوياتها خلال الفترة محل الدراسة بنهاية العام (71.3%). كما يشير نفس الجدول الى انخفاض نسبة القروض الى ودائع كل من المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة والإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة في الربع الأول من عام 2020م مقارنة بالعام السابق، الا أنها سلكت مسارا مختلفا في بقية العام حيث شهدت ارتفاعا أعقبه هبوط في الربع الأخير من العام 2020م لتستقر عند (66.3%) بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة، و(63.2%) و(79.7%) للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة على التوالي. كما يظهر الجدول رقم (4) ارتفاع نسبة القروض الى الودائع في المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة مقارنة بالمصارف الأخرى.

يشير انخفاض نسبة القروض الى الودائع الى في المصارف البحرينية خصوصا العاملة منها في قطاع التجزئة، الى احجامها عن تقديم مزيد من القروض لعملائها. أما ارتفاعها عند المصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة فيشير الى عدم قدرتها على استقطاب المزيد من الودائع من عملائها، وتفضيل هؤلاء العملاء لسحب وداائعهم لكي يستطيعوا تسبير عملياتهم التشغيلية أثناء الجائحة التي قللت من إيراداتهم.

ثالثا: إجراءات الدراسة الميدانية ونتائج اختبار الفرضيات:

1- إجراءات الدراسة الميدانية:

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال تحليل البيانات الربع السنوية المتعلقة بمؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة بمملكة البحرين. غطت الدراسة الفترة من 2018م الى 2020م. اعتمدت الدراسة للحصول على بياناتها، على التقارير والنشرات الشهرية والسنوية التي يصدرها مصرف البحرين المركزي.

متغيرات الدراسة:

تحتوي الدراسة على نوعين من المتغيرات هما:

- جائحة كورونا: وهي متغير وهمي يأخذ القيم صفر لفترات ما قبل الجائحة، والقيمة (1) لفترة الجائحة.
- متغيرات السلامة المالية: تشمل كلا من رأس المال، جودة الأصول، الربحية، والسيولة. الجدول رقم (5) يوضح مؤشرات السلامة المالية المستخدمة لقياس كل منها، إضافة الى رموز تلك المؤشرات.

الجدول رقم (5): المتغيرات التابعة والمؤشرات المستخدمة لقياسها

رمز المؤشر	مؤشرات السلامة المالية	المتغيرات التابعة
C1	رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	رأس المال
C2	رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر	
Q1	القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية	جودة الأصول
Q2	مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة	
P1	معدل العائد على الأصول	الربحية
P2	معدل العائد على أسهم رأس المال	
L1	نسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول	السيولة
L2	نسبة القروض الى الودائع	

المصدر: إعداد الباحث.

الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة:

استخدمت الدراسة مجموعة من الأساليب الإحصائية تشمل:

- النسب المئوية، وذلك لحساب مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية.
- المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري لمؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية قبل وبعد جائحة كورونا.
- اختبار T لعينتين مستقلتين، وذلك للكشف عن دلالة الفروق الإحصائية بين متوسطات مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، قبل وبعد جائحة كورونا.
- اختبار ليفين، وذلك للحكم على مدى تساوي تباين العينتين، فإذا كانت القيمة المعنوية المصاحبة لهذا الاختبار أكبر من مستوى الدلالة الإحصائية (0.05) فهذا يشير إلى تساوي التباين للعينتين. وبناءً على ذلك يتم قراءة قيم T في حالة تساوي التباين.
- معامل ارتباط بيرسون، لتحديد قوة واتجاه العلاقة بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة. وتم تصنف قيم معامل الارتباط العلاقة الى قوية إذا كانت أكبر من (0.69)، ومتوسطة إذا كانت تتراوح بين (0.40-0.69)، وضعيفة إذا كانت أقل من (0.40). أما الإشارة فإنها تدل على اتجاه العلاقة ما إذا كانت طردية (الإشارة موجبة)، أو عكسية (الإشارة سالبة).

الجدير بالذكر، أنه تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في حساب هذه الإحصائيات.
الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة:

يظهر الجدول رقم (6) مجموعة من الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية والتقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة، تشمل هذه الإحصاءات كلا من الوسط الحسابي، الانحراف المعياري، معامل الالتواء، ومعامل التفلطح.

يتضح من الجدول رقم (6) أنه استناداً على قيم معامل الالتواء فإن قيم مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية تتبع التوزيع الطبيعي. يستثنى من ذلك في المصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة، قيم مؤشر مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض التي بها التواء ناحية اليسار. أما في المصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة فيستثنى قيم مؤشر رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، وقيم مؤشر مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض، الذين شهدا التواء ناحية اليسار أيضاً.

الجدول رقم (6): الإحصاءات الوصفية لمؤشرات السلامة المالية 2018-2020

المؤشر	الإحصاءات	التقليدية		الإسلامية	
		جملة	تجزئة	جملة	تجزئة
C1	الوسط	18.22	19.84	18.28	18.62
	الانحراف المعياري	0.55	0.94	1.08	1.26
	معامل الالتواء	0.52	1.14-	0.27	0.84
	معامل التفلطح	0.85	2.03	0.30	0.50-
C2	الوسط	17.50	18.38	17.08	15.83
	الانحراف المعياري	0.89	0.91	1.20	1.40
	معامل الالتواء	0.97	0.79-	0.12-	0.80
	معامل التفلطح	2.36	1.40	0.11	0.71-
Q1	الوسط	5.70	5.24	1.43	8.00
	الانحراف المعياري	0.54	0.51	0.26	1.32
	معامل الالتواء	0.61-	0.17-	0.31	0.85-
	معامل التفلطح	0.85-	1.81-	1.45-	0.56-
Q2	الوسط	70.73	62.88	83.97	40.56
	الانحراف المعياري	4.57	6.37	7.45	2.84
	معامل الالتواء	1.30-	1.43-	0.16-	0.01
	معامل التفلطح	1.41	1.86	1.54-	1.46-
P1	الوسط	0.54	0.90	0.40	0.29
	الانحراف المعياري	0.22	0.47	0.34	0.17
	معامل الالتواء	0.19	0.40	0.15-	0.68
	معامل التفلطح	1.21-	0.36-	0.94-	0.30-
P2	الوسط	0.71	8.61	3.08	3.17
	الانحراف المعياري	3.18	3.64	2.74	1.71
	معامل الالتواء	0.57-	0.24	0.27-	0.89
	معامل التفلطح	0.69-	1.02-	0.94-	0.01-
L1	الوسط	22.10	33.97	16.13	16.27
	الانحراف المعياري	0.84	1.17	2.42	1.61
	معامل الالتواء	0.18	0.68	0.49	0.36-
	معامل التفلطح	1.27-	0.67-	0.19-	1.46-
L2	الوسط	66.61	68.08	70.25	90.62
	الانحراف المعياري	3.27	2.31	5.66	7.83
	معامل الالتواء	0.34-	1.05	0.95	0.55-
	معامل التفلطح	0.53-	1.24	0.05-	1.45-

المصدر: إعداد الباحث استناداً على نتائج التحليل.

2- نتائج اختبار الفرضيات

اختبار الفرضية الأولى:

تنص الفرضية الأولى على:

" لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%".

يتضح من الجدول رقم (7) أنه بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر، رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر، القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، ونسبة القروض الى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي الى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

الجدول رقم (7): نتيجة اختبار الفرضية الأولى للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين 2018-2020م

الفترة	البيان	رأس المال		جودة الاصول		الربحية		السيولة	
		C2	C1	Q2	Q1	P2	P1	L2	L1
قبل الجائحة	المتوسط الحسابي	18.8	20.28	61.03	5.54	9.41	1.00	69.03	34.29
	الانحراف المعياري	062	0.54	6.90	0.32	3.99	0.54	2.26	1.23
بعد الجائحة	المتوسط الحسابي	17.55	18.98	66.58	4.65	7.00	0.70	66.20	33.34
	الانحراف المعياري	0.90	1.04	3.22	0.06	2.52	0.26	0.72	0.78
نتائج اختبار T									
	قيمة T	2.867	2.921	-1.50	5.44	1.09	1.04	2.392	1.406
	القيمة المعنوية sig	0.017	0.015	0.164	0.000	0.301	0.325	0.038	0.190
	الدلالة الإحصائية	دالة	دالة	غير دالة	دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	غير دالة

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على أسهم رأس المال، ونسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي الى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الفرضية الأولى للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين (2018-2020م)

الفترة	البيان	رأس المال		جودة الاصول		الربحية		السيولة	
		C2	C1	Q2	Q1	P2	P1	L2	L1
قبل الجائحة	المتوسط الحسابي	17.90	18.48	69.3	5.29	2.64	0.54	65.14	22.16
	الانحراف المعياري	0.78	0.46	5.06	0.37	1.47	0.20	2.84	1.00
بعد الجائحة	المتوسط الحسابي	16.7	17.7	73.56	4.5	3.15-	0.55	69.55	21.95
	الانحراف المعياري	0.47	0.27	0.90	0.42	1.52	0.30	1.79	0.48
نتائج اختبار T									
	قيمة T	2.788	3.056	1.639-	3.311	6.379	-	2.806	0.397
	القيمة المعنوية sig	0.019	0.012	0.132	0.008	0.000	0.932	0.019	0.700
	الدلالة الإحصائية	دالة	دالة	غير دالة	دالة	دالة	غير دالة	دالة	غير دالة

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

يشير الجدول رقم (8) الى أنه بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس مال التنظيم الى الأصول المرجحة بالمخاطر، رأس المال الأساسي التنظيمي الى الأصول المرجحة

بالمخاطر، القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، معدل العائد على أسهم رأس المال، ونسبة القروض الى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي الى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، ونسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي الى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

اختبار الفرضية الثانية:

تنص الفرضية الثانية على:

" لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في مؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، قبل وبعد جائحة كورونا، عند مستوى معنوية 5%".

الجدول رقم (9): نتيجة اختبار الفرضية الثانية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين 2018-2020م

السيولة		الربحية		جودة الأصول		رأس المال		البيان	الفترة
L2	L1	P2	P1	Q2	Q1	C2	C1		
95.68	15.65	3.76	0.35	39.74	9.79	15.03	17.90	المتوسط الحسابي	قبل الجائحة
2.80	1.57	1.79	0.16	3.00	0.50	0.58	0.51	الانحراف المعياري	
80.53	17.50	1.98	0.18	42.20	7.40	17.45	20.05	المتوسط الحسابي	بعد الجائحة
1.58	0.88	0.63	0.05	1.78	0.84	1.05	1.05	الانحراف المعياري	
نتائج اختبار T									
9.921	-2.162	1.898	2.087	-1.492	6.252	-5.280	-4.883		قيمة T
0.000	0.056	0.087	0.063	0.166	0.000	0.000	0.001		القيمة المعنوية sig
	دالة	غير دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	دالة		الدلالة الإحصائية

المصدر: إعداد الباحث استناداً على نتائج التحليل.

يتضح من الجدول رقم (9) أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس المال التنظيمي الى الأصول المرجحة بالمخاطر، القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، ونسبة القروض الى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي الى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على أسهم رأس المال، ونسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي الى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

يشير الجدول رقم (10) أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لجميع مؤشرات السلامة المالية محل الدراسة ما عدا القروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، مخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة، ونسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي الى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود فروق ذات دلالة إحصائية في هذه المؤشرات قبل وبعد جائحة كورونا.

أما بالنسبة للقروض المتعثرة الى مجموع القروض الإجمالية، ومخصصات القروض المتعثرة الى إجمالي القروض المتعثرة، ونسبة الأصول السائلة الى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي الى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية فيهما قبل وبعد جائحة كورونا.

الجدول رقم (9): نتيجة اختبار الفرضية الثانية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين 2018-2020م

الفترة		البيان		رأس المال		جودة الاصول		الربحية		السيولة	
قبل	بعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	C2	C1	Q2	Q1	P2	P1	L2	L1
72.54	65.70	18.81	0.83	17.71	15.83	86.70	78.50	4.38	0.58	16.14	16.10
5.50	2.37	0.79	0.67	0.79	0.79	6.55	6.61	2.12	0.19	2.78	1.88
نتائج اختبار T											
2.338	3.299	3.891	3.299	3.891	3.299	2.038	1.467-	2.892	3.672	0.024	0.024
0.041	0.008	0.003	0.008	0.003	0.008	0.069	0.173	0.016	0.004	0.981	0.981
دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	غير دالة	دالة

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

اختبار الفرضية الثالثة:

تنص الفرضية الثالثة على:

" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%."

الجدول رقم (11): معامل الارتباط بين جانحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف التقليدية بمملكة البحرين

مؤشرات السلامة المالية								نتيجة التحليل		القطاع
L2	L1	P2	P1	Q2	Q1	C2	C1	معامل الارتباط	القيمة المعنوية sig	التجزئة
-0.603	-0.406	-0.326	-0.311	0.429	-0.865	-0.672	-0.679	0.017	0.015	الجملة
0.038	0.190	0.301	0.325	0.164	0.000	0.017	0.015	0.015	الجملة	
دالة	غير دالة	غير دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	
0.664	-0.124	-0.896	0.028	0.460	-0.723	-0.661	-0.695	0.019	0.012	الجملة
0.019	0.700	0.000	0.932	0.132	0.008	0.019	0.012	0.012	الجملة	
دالة	غير دالة	دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	دالة	

المصدر: إعداد الباحث استنادا على نتائج التحليل.

يتضح من الجدول رقم (11) أنه بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، ونسبة القروض إلى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط هذه. أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على أسهم رأس المال، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا وهذه المؤشرات.

كما يشير الجدول رقم (11) إلى أنه بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، معدل العائد على أسهم رأس المال، ونسبة القروض إلى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا وهذه المؤشرات. أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جانحة كورونا وهذه المؤشرات.

اختبار الفرضية الرابعة:

تنص الفرضية الرابعة على:

" لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية العاملة في قطاعي الجملة والتجزئة بمملكة البحرين، عند مستوى معنوية 5%.

الجدول رقم (12): معامل الارتباط بين جائحة كورونا ومؤشرات السلامة المالية للمصارف الإسلامية بمملكة البحرين

مؤشرات السلامة المالية								نتيجة التحليل	القطاع
L2	L1	P2	P1	Q2	Q1	C2	C1		
-0.953	0.564	-0.515	-0.551	0.427	-0.892	0.858	0.838	معامل الارتباط	التجزئة
0.000	0.056	0.087	0.063	0.166	0.000	0.000	0.001	القيمة المعنوية sig	
دالة	غير دالة	غير دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	دالة	الدلالة الإحصائية	الجملة
-0.595	-0.008	-0.675	-0.758	-0.542	0.421	-0.776	-0.722	معامل الارتباط	
0.041	0.981	0.016	0.004	0.069	0.173	0.003	0.008	مستوى المعنوية sig	
دالة	غير دالة	دالة	دالة	غير دالة	غير دالة	دالة	دالة	الدلالة الإحصائية	

المصدر: إعداد الباحث استناداً على نتائج التحليل.

يظهر الجدول رقم (12) أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لكل من رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، رأس المال الأساسي التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر، القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، ونسبة القروض إلى الودائع كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات. أما بقية المؤشرات وهي مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، معدل العائد على الأصول، معدل العائد على رأس المال، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه.

كما يشير الجدول رقم (12) أنه بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة بمملكة البحرين، فإن القيم المعنوية المصاحبة لجميع مؤشرات السلامة المالية محل الدراسة ما عدا القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول كانت أقل من (0.05)، مما يؤدي إلى رفض الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات، وقبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات. أما بالنسبة للقروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية، ومخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة، ونسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، فقد كانت القيم المعنوية المصاحبة لها أكبر من (0.05)، مما يؤدي إلى قبول الفرضية التي تنص على عدم وجود علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين جائحة كورونا وهذه المؤشرات.

رابعاً: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

هدفت الدراسة التعرف على الآثار التي تركتها جائحة كورونا في أربعة من المؤشرات الأساسية للسلامة المالية للمصارف البحرينية هي كفاية رأس المال، وجودة الأصول، والربحية، والسيولة. اعتمدت الدراسة على البيانات المجمعة لهذه المؤشرات لجميع المصارف التقليدية والإسلامية كل على حدة، وقسمتها حسب القطاع الذي تعمل به إلى مصارف تعمل في قطاع التجزئة، وأخرى تعمل في قطاع الجملة. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار فرضياتها والتوصل إلى نتائجها. ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- شهدت المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة خلال جائحة كورونا، تراجعاً في مؤشرات كفاية رأس مالها، إذ انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لها من (20.28%) إلى (18.98%)، كما انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (18.80%) إلى (17.55%). أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسناً في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الإجمالية التي انخفضت من (5.54%) إلى (4.95%) خلال عام جائحة كورونا، في حين لم يكن للتغير في متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة أية دلالة إحصائية. كما لم يكن للتغير الذي شهدته معدلات ربحية المصارف التقليدية العاملة في قطاع التجزئة أية دلالة إحصائية أيضاً. إضافة إلى ذلك، أدى انخفاض نسبة القروض إلى الودائع من (69.03%) إلى (66.20%) مع عدم تغير نسبة الأصول السائلة إلى مجموع الأصول، إلى تحسن في مؤشرات سيولة هذه المصارف.

2- تراجعت مؤشرات كفاية رأس مال المصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة خلال جائحة كورونا، حيث انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر لهذه المصارف من (18.40%) إلى (17.70%)، كما انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.90%) إلى (16.70%)، شهدت مؤشرات جودة أصول هذه المصارف تحسناً نتيجة لانخفاض متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الاجمالية من (5.29%) إلى (4.50%)، مع عدم التغير في متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة. أما معدلات الربحية ممثلة في معدل العائد على أسهم رأس المال فقد شهدت تراجعاً كبيراً إذ انخفضت من (2.64%) إلى (-3.15%) وهو ما يشير إلى تحقيق المصارف التقليدية العاملة في هذا القطاع إلى خسائر خلال جائحة كورونا. كما تراجعت مؤشرات سيولة هذه المصارف ممثلة في نسبة القروض إلى الودائع التي ارتفع متوسطها خلال نفس الفترة من (65.14%) إلى (69.55%).

3- على العكس من بقية أنواع المصارف، شهدت المصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة خلال جائحة كورونا، تحسناً في مؤشرات كفاية رأس مالها، حيث ارتفع متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر بها من (17.90%) إلى (20.05%)، كما ارتفع متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (15.03%) إلى (17.45%)، أما مؤشرات جودة الأصول، فقد شهدت تحسناً في متوسط نسبة القروض المتعثرة إلى مجموع القروض الاجمالية التي انخفضت من (9.79%) إلى (7.40%)، مع عدم التغير في متوسط نسبة مخصصات القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض المتعثرة. في حين لم يكن للتغيرات التي شهدتها معدلات ربحية هذه المصارف أية دلالة إحصائية. ومثلها مثل المصارف التقليدية العاملة في نفس القطاع، تحسنت مؤشرات سيولة هذا النوع من المصارف الإسلامية نتيجة لانخفاض متوسط نسبة القروض إلى الودائع من (95.68%) إلى (80.53%)، خلال جائحة كورونا.

4- بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة، فقد شهدت تراجعاً في مؤشرات كفاية رأس مالها خلال جائحة كورونا، إذ انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (18.81%) إلى (17.23%)، كما انخفض متوسط نسبة رأس المال التنظيمي الأساسي إلى الأصول المرجحة بالمخاطر من (17.71%) إلى (15.83%)، في حين لم يكن للتغير الذي شهدته مؤشرات جودة أصول هذه المصارف أية دلالة إحصائية. إضافة إلى ذلك، فقد تراجعت معدلات ربحية هذه المصارف حيث انخفض متوسط معدل العائد على أصولها من (0.58%) إلى (0.05%)، كما انخفض متوسط معدل العائد على أسهم رأس مالها من (4.38%) إلى (0.58%)، ورافق هذا الانخفاض في الربحية، ارتفاعاً في مؤشرات سيولة هذا النوع من المصارف حيث انخفض متوسط نسبة القروض إلى الودائع من (72.59%) إلى (65.70%).

على الرغم من التراجع في مؤشرات كفاية رأس مال المصارف التقليدية بنوعيتها والمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة إلا أنها ما زالت أعلى من المعدلات الدنيا للنسب المطلوبة في هذا المجال. يمكن أن يعزى التراجع في مؤشرات ربحية المصارف التقليدية والإسلامية العاملة في قطاع الجملة للسياسات الاحترازية المتبعة لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، ولتجنب جزء من الأرباح في شكل مخصصات يمكن استخدامها في حال تعثر العملاء وعدم قدرتهم على سداد القروض المقدمة لهم، نتيجة للجائحة.

التوصيات:

- 1- من خلال دراسة تداعيات جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية، يمكن تقديم التوصيات العامة الآتية: ضرورة المراجعة المستمرة لأدوات السياسة النقدية المستخدمة للتقليل من الآثار السالبة لجائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للمصارف. إضافة إلى مراجعة أوزان مخاطر بعض القطاعات بما يسهم في تحسين كفاية رؤوس أموال المصارف.
 - 2- بناء نماذج تساعد في القيام باختبارات الضغط، والتنبؤ بالأزمات المالية. مع تعزيز الاستقرار المالي عن طريق التقييم المستمر للمخاطر النظامية التي تهدده، وتقييم بقية أنواع المخاطر خصوصاً مخاطر الائتمان والتشغيل والسوق.
 - 3- تعزيز الانتقال إلى الخدمات المالية الرقمية ودعم الابتكار في مجال التقنيات المالية.
 - 4- وضع الخطط والاستراتيجيات التي تكفل ضمان الاستقرار المالي حال استمرار جائحة كورونا لفترة زمنية طويلة.
- كما أن هناك توصيات خاصة بكل نوعية من المصارف هي:
- 1- بالنسبة للمصارف العاملة في قطاع التجزئة: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاية رؤوس أموالها، حتى لا تصل إلى مستويات حرجة فيها.
 - 2- بالنسبة للمصارف التقليدية العاملة في قطاع الجملة: اتخاذ التدابير اللازمة لاستقطاب المزيد من الودائع لتحسين موقفها من ناحية السيولة. واتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاية رؤوس أموالها. مع ضرورة التخلص من الاستثمارات الخاسرة.
 - 3- بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع التجزئة: مراجعة استثماراتها والتخلص من الاستثمارات الخاسرة منها لتحسين موقفها من ناحية الربحية.
 - 4- بالنسبة للمصارف الإسلامية العاملة في قطاع الجملة: اتخاذ التدابير اللازمة لإيقاف التدهور في كفاية رؤوس أموالها. مع ضرورة التخلص من الاستثمارات الخاسرة.

حدود الدراسة:

استعرضت الدراسة التغيرات التي حدثت في أربعة من مؤشرات السلامة المالية للمصارف البحرينية خلال فترة جائحة كورونا، ولم تتعرض للمؤشر الخامس وهو الحساسية لمخاطر السوق. فضلا عن ذلك، لم تتعرض الدراسة لمتغيرات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تؤثر على السلامة المالية للقطاع المصرفي. تقترح الدراسة قيام مجموعة أخرى من الباحثين بدراسة هذين المتغيرين حتى تكتمل صورة التحليل.

مصادر الدراسة:

المصادر باللغة العربية:

إبراهيم، محمد زيدان، وزهر، إكرامي جمال، والصعيدي، شريف سعد (2021). أثر جائحة كورونا على مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي (دراسة تطبيقية على البنوك العاملة في مصر)، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، 141(1)، ص 1-54.

بلوافي، أحمد مهدي (2020). تأثير تفشي جائحة كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي، *مجلة بيت المشورة*، العدد 13، ص 27-73.

عفانة، محمد كمال كامل (2020). أثر جائحة كورونا (كوفيد 19) على القطاع المصرفي السعودي، *المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال*، 2(9)، ص 198 – 210.

مصرف البحرين المركزي (2020). *التقرير الاقتصادي*.

مصرف البحرين المركزي (2020). *التقرير السنوي*.

مصرف البحرين المركزي (2020). *النشرات الإحصائية الشهرية*.

المصادر باللغة الإنجليزية:

Acharya, V., & Steffen, S. (2020). Stress tests' for banks as liquidity insurers in a time of COVID. *VoxEU.org, March, 22*.

Babihuga, R. (2007). Macroeconomic and financial soundness indicators: An empirical investigation. *IMF Working papers, 2007(115)*.

Barua, B., & Barua, S. (2021). COVID-19 implications for banks: evidence from an emerging economy. *SN Business & Economics*, 1(1), 1-28.

Baumöhl, E., Bouri, E., Hoang, T. H. V., Shahzad, S. J. H., & Výrost, T. (2020). *Increasing systemic risk during the Covid-19 pandemic: A cross-quantilogram analysis of the banking sector*. ZBW – Leibniz Information Centre for Economics, Kiel, Hamburg.

Demirgüç-Kunt, A., Pedraza, A., & Ruiz Ortega, C. (2020). Banking sector performance during the covid-19 crisis. *World Bank Policy Research Working Paper, 9363*.

Forward, I. P. G. (2007). Financial Soundness Indicators: Experience with the Coordinated Compilation Exercise and Next Steps1 2.

Gill, M. M. S., Hilbers, M. P. L. C., Leone, M. A. M., & Evens, M. O. (2000). *Macroprudential Indicators of Financial System Soundness* (No. 2000/007). International Monetary Fund.

Heath, R. (2013). *Modifications to the current list of financial soundness indicators*. International Monetary Fund.

Hilbers, P. L. C., Leone, A. M., Gill, M. S., & Evens, O. (2000). *Macroprudential Indicators of Financial System Soundness*. International Monetary Fund.

International Monetary Fund. (2006). Financial soundness indicators compilation guide. *International Monetary Fund, ISBN/ISSN: 978-1-58906-385-3*.

Mansour, W., Ajmi, H., & Saci, K. (2021). Regulatory policies in the global Islamic banking sector in the outbreak of COVID-19 pandemic. *Journal of Banking Regulation*, 1-23. <https://doi.org/10.1057/s41261-021-00147-3>

Navajas, M. C., & Thegeya, A. (2013). *Financial soundness indicators and banking crises*. International Monetary Fund.

Singh, J., & Bodla, B. S. (2020). COVID-19 pandemic and lockdown impact on India's banking sector: A systemic literature review. *COVID-19 pandemic: a global challenge*, 21-32.

Sundararajan, V., Enoch, C., San Jose, A., Hilbers, P., Krueger, R., Moretti, M., & Slack, G. (2002). *Financial soundness indicators: analytical aspects and country practices* (Vol. 212). Washington, DC: International Monetary Fund.

The impact of the Corona pandemic on the financial safety indicators of Bahraini conventional and Islamic banks

Dr. Daa El Din Abdel Basset Abdel Majid / Shaqra University - Shaqra
Community College

Abstract:

This study aimed to identify the effects left by the Corona pandemic on four of the basic indicators of the financial soundness of Bahraini banks: capital adequacy, asset quality, profitability, and liquidity. The study relied on the data collected for these indicators for all conventional and Islamic banks separately and divided them according to the sector in which they operate into banks operating in the retail sector, and others operating in the wholesale sector. The study covered the period from 2018 to 2019. The study used the descriptive-analytical method to test its hypotheses and reach its results. The study used many statistical methods, including percentages, averages, correlation coefficients, and t-tests. The study reached a set of results, the most important of which is that all types of Bahraini banks witnessed during the Corona pandemic a decrease in the adequacy of their capital, except for Islamic banks operating in the retail sector, which witnessed an increase in the adequacy of their capital. In addition, the asset quality of all Bahraini banks improved during the Corona pandemic, except for Islamic banks operating in the wholesale sector, which did not witness any improvement in the quality of their assets. As for the position in terms of profitability, the profitability of conventional and Islamic banks operating in the wholesale sector has declined, while the profitability rates of those operating in the retail sector have not changed. In addition, the liquidity levels of all types of Bahraini banks have witnessed a significant improvement, except for the traditional banks operating in the retail sector, which witnessed a decline in the levels of liquidity that they maintain during the Corona pandemic.

Keywords: Bahraini banks , Islamic banks , conventional banks , Corona pandemic , indicators of financial safety .
